



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 23.7.93
Photo No. : 185

لبنان في السياسة الفرنسية (١٩٢٠-١٩٩٣)

"القداس من اجل فرنسا" الذي تقيمه ابرشية بيروت المارونية كل سنة في عيد السيدة العذراء في ١٥ آب ويحضره بانتظام سفير الجمهورية التي جعلت من العلمانية عقيدتها الاولى.

والاهم من ذلك ان تلك النظرة المبتورة والمستندة فقط الى المركزية اللبنانية، لا تقيم كبير حساب للمفاهيم الفرنسية التي كانت تحكم النظرة الى جبل لبنان ثم الى لبنان الكبير. اذ انها تسقط عاملين اساسيين كانا دوما اكثر تأثيرا.

اولاً - وضعية الطرف الفرنسي: اي طبيعة النظام الحاكم في فرنسا وهويته، والايديولوجيا التي يتأثر بها، ومركزه على الساحة العالمية.

ثانياً- توجهات السياسة المتبعة في المنطقة التي يقع فيها لبنان واهدافها، مع العلم ان تحديد تلك المنطقة تغير مراراً في الحسابات الفرنسية (بلاد الشام، المشرق، الشرق الاوسط، حوض المتوسط، العالم العربي برمته...).

يسمح التفاؤل عن هذين العاملين بافتراض وجود التزام لبنانوي دائم من طرف فرنسا، يكمل التزامها حيال الموازنة. بالطبع، تشكل الحماية الفرنسية للموازنة معطي تاريخيا لا يمكن انكاره، وان كان يجدر بنا وضعه في اطاره الصحيح: اي الاطار العام للسياسة الفرنسية بازاء السلطنة العثمانية. في المقابل، هناك عدد من الدلائل تشير بما لا يحتمل الشك الى:

اولاً- ان الخيار "اللبنانوي" الذي لقر في العام ١٩٢٠ لم يكن محتما من وجهة النظر الفرنسية.

ثانياً- ان اعلان لبنان الكبير لم يكن تتويجا لمشروع مضطرب تمت برمجه في شكل واع قبل عقود

ثمة مواضيع في السياسة لا يمكن التطرق اليها من دون الرجوع الى التاريخ. العلاقة بين لبنان وفرنسا هي من هذا النوع، وبامتياز. ليس فقط لأن فرنسا كانت الطرف المسؤول عن قيام الكيان اللبناني، ولا لأن الميثاق الوطني قام تحديداً، في احدى دعائمه، على تخلي جزء من اللبنانيين عن وصايتها، بل لأن تلك العلاقة بغيت، في تبريراتها الفكرية والدعوية، خاضعة لقراءات مغلوطة ومجتزأة افضت دوما الى حجب الآليات الغلبية التي كانت تحركها.

ما بلغت اولاً في القراءة الاكثر شيوعاً للعلاقة الفرنسية - اللبنانية في لبنان، انها تنحصر على المستوى الثنائي، غافلة ما يدور حول الطرفين المعنيين. بل انما، كانت، في احيان عدة، تغفل ما يدور لدى احد الطرفين، واعني فرنسا، فتستند فقط الى مركزية لبنانية حادة لم تكن، بدورها، الا غلفاً لمركزية مارونية لا تقل عنهما حدة. وقد انت هاتان النزعتان المتكاملتان الى تقديم العلاقة الفرنسية - اللبنانية باعتبارها من ثوابت التاريخ، لا تضامهما في الثبات سوى الامة اللبنانية السرمدية. لا عجب في ذلك، فالارتباط بفرنسا شكل احدى المقولات المؤسسة للقومية الجيلية اللبنانية. وقد صيغت في هذا السياق مجموعة من المعتقدات الجماعية، حتى لا نقول الاساطير، التي كان بعضها تحويراً لحقائق تاريخية في ما كان البعض الآخر محض اختراع، كالرسالة المنسوبة الى الملك لويس التاسع. وقد يكون من المفيد التذكير ان شيئاً من الطقوس التي رافقت عملية بناء القومية اللبنانية حول فكرة العلاقة المميزة بفرنسا، بقي الى اليوم. واسطع مثال على ذلك هو

سمير قصير

وفي الدرجة نفسها، الى ادعاء حماية الاراضي المقدسة في فلسطين. في اي حال، لا يوجد اثر، في كل ما كان يحاك، لشيء اسمه دولة لبنان الكبير. والمعروف ايضا ان اتفاق سايكس - بيكو لم يلحظ صراحة قيام كيان لبناني موسع.

اما لماذا استقر الرأي الفرنسي على انشاء لبنان الكبير، فهذا يعود الى تضافر آني لعاملين اسلبيين: العامل الاول هو الوضعية الدفاعية التي وجدت فرنسا نفسها فيها بعد اتفاق سايكس - بيكو، الذي شكل في الاصل تراجعاً عن الاتفاق الفرنسي - البريطاني المعقود عام 1916 (مراسلات غراي كامبون)، والتي تفاقمت بعد ان تجاوز البريطانيون ذلك الاتفاق، هذا في الوقت الذي بدت فيه الحركة العربية في حال صعود مضطرب بعد دخول فيصل الى دمشق. من هنا كان قرار تجزئة بلاد الشام.

اما العامل الثاني فهو التحرك الناشط في باريس وقرساي للمناضلين "اللبنانيين"، وهو تحرك نلج بالطبع عن بلورة وعي وطني في مجتمع جبل لبنان الماروني. الا ان اهمية هذا التحرك كانت تتأتى اساسا من كون دعاة الوطنية اللبنانية المجموعة الوحيدة التي ترفع مطالب لا تهدد المطامع الفرنسية بل تعززها.

يبقى ان العامل الاساسي كان العامل الاول. فعندما اضطر فيصل الى القبول بمبدأ الوصاية الفرنسية، شرط ان تكون سوريا موحدة، جوبه بالرفض. وتم تنفيذ قرار التجزئة ليس فقط بتوسيع حدود جبل لبنان، بل باستناب دولات اخرى.

مع عهد الانتداب، تغير اطار السياسة الفرنسية بالطبع. لا يعني ذلك ان المركزية اللبنانية تشكل معياراً

من تحقيقه.

تكفي الاشارة هنا الى السياسة الفرنسية حيال محمد علي وابراهيم باشا، او الى النزعات الأيالة الى تشكيل مملكة عربية في المشرق، وهي نزعات تميز بها غيزو ثم نابليون الثالث، من خلال الامير عبد القادر الجزائري. كما تجدر الاشارة الى ان حماية المسيحيين ضمن السلطنة العثمانية لم تكن تقتصر على الموارنة في جبل لبنان، وان المسعى الى فرض الحماية الفرنسية على الاراضي المقدسة (خصوصا في وجه الروس) كان في مثل اهميتها. ثم ان حماية المسيحيين نفسها لم تكن المدخل الوحيد للسياسة الفرنسية في المنطقة. نظرا الى انخراط الاوساط المالية والتجارية الفرنسية، خصوصا تلك المتمركزة في ليون ومرسيليا، في الاقتصاد العثماني، اكان ذلك في الأستانة ام في بلاد الشام.

اما اذا نظرنا الى الامر من زاوية المشاريع الاستعمارية التي كانت تهيئ لخل المسألة الشرقية وتجزئة الديار العثمانية، فيجدر التذكير ان ما كانت تطمح به فرنسا هو كامل بلاد الشام (من جبال طوروس الى سيناء بحسب التعريف المشهور)، تلك المنطقة التي كانت تسمى في باريس "آسيا الفرنسية" او، بتعبير اكثر دلالة، "سوريا الفرنسية". ومن هذا المنظار، كانت فرنسا تستند بالتأكيد، وفي وجه المنافسة البريطانية، الى ارتباطها الخاص بالموارنة لكنهما كانت تستند أيضاً،

صحيحاً لقرءة هذه المرحلة. فالاهم في النظرة الاستعمارية الفرنسية بقي مصر سوريا، مع الملاحظة ان ما يحدد هذا الاهتمام لم يعد الدافع الاقتصادي. فسوريا ولبنان كلتا فرنسا اكثر مما جنته منهما. الدافع الاول كان استراتيجياً: اي وضعية فرنسا كقوة اسلامية، كما كانت تسمى، وبتحديد اندق ديمومة امبراطوريتها في المغرب العربي، اذ ان دوائر القرار الفرنسية كانت تمتد، وعن حق، ان مصير وجودها في سوريا، يؤثر سلباً وإيجاباً على وضعها في المغرب. في هذا الاطار وحده نقيم السياسة الفرنسية حيال سوريا، اي كونها تقيم نظام حماية يتجاوز الحدود القانونية لمفهوم الانتداب، ويرفض افاق الاستقلال حتى لا يعطي "المثل السيئ" للبنضال الوطني في المغرب، من دون ان تستطيع اللجوء الى تصعيد القمع خشية ردود الفعل هناك. هكذا انتهت فرنسا الى قبول زوال الدويلات الصغيرة، باستثناء لبنان بالطبع. فلبنان كان قد أضى انجازاً فرنسياً متميزاً عن غيره لجهة كونه مقبولاً من نصف سكانه على الاقل، خلافاً للدويلات الاخرى. وبهذا المعنى، بات لبنان علامة من علامات الهيمنة الفرنسية، وحاجزاً يمكن الدفاع عنه، ويرضى جزء من اهله، في وجه المشروع الاتصالي الذي كان يعني في نهاية المطاف زوال السيطرة الفرنسية. من هنا اصرا الفرنسيين في مفاوضاتهم مع الكتلة الوطنية عام ١٩٢٦ على الحصول على اعتراف بالكيان اللبناني وحدوده.

المعروف ان معاهدة ١٩٢٦ بقيت حبراً على ورق، اذ لم يقرها البرلمان الفرنسي، وظلت الاطر نفسها تتحكم بالنظرة الى لبنان وسوريا الى ان جاءت الحرب فحصل التغيير لا في النظرة الفرنسية، ولما في وضعية فرنسا كقوة عظمى، ناهيك بالتغيير داخل لبنان نفسه الذي أفضى الى عقد الميثاق الوطني فالاستقلال.

عهد الاستقلال

ثمة مفارقة في العلاقة اللبنانية - الفرنسية منذ الاستقلال. ففيما تعتبر هذه العلاقة من المسلمات، لا يشعر المؤرخ، عندما ينظر الى العقود الخمسة المنصرمة، انما كانت في الواقع دائمة التأثير، باستثناء الجانب الثقافي بالطبع. ففي المجال السياسي، فاقتما اهمية في حقبات متعددة العلاقة مع القوى الانغلو سكسونية، بريطانيا اولاً ثم الولايات المتحدة.

من النافل القول مثلاً ان العلاقة الفرنسية - اللبنانية اتكست في لحظة الاستقلال، الذي شكل احدى المحطات البارزة في هذا المسلسل المعروف تاريخياً بعنوان "خراج فرنسا من المشرق"، والذي توج بجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ثم عن لبنان. ولم تكن الانتكاسة آتية، فقد استمرت حتى اوائل الستينات. ففي سوريا، سرعان ما خابت الامل التي علقها الفرنسيون على حسني الزعيم ثم على انيب الشيشكلي. اما في لبنان فكانت بريطانيا ترعى حكم الشيخ بشارة الخوري قبل ان تتخلى عنه في خضم معرفتها من اجل فرض نظام امني في الشرق الاوسط يناسب ارادتها في البقاء سيدة اللعبة. وفي هذا المنظر رعت حكم كميل شمعون الذي شهد انضواء لبنان في سياسة الاخلاف. في المقابل، اخذت فرنسا المبهنة عن سياسة الاخلاف والقلقلة من صعود الناصرية، لاسيما في ظل ازمة امبراطوريتها الاستعمارية في المغرب العربي، اخذت

تحتصر اهتمامها باسرائيل وصولاً الى قيام تحالف كامل، وان يكن غير معلن، بين الدولتين. وقد نهبت فرنسا بعيداً في هذا التحالف حتى انها اهلكت كليا الامل التي كانت تراودها قبل سنوات بالعودة سياسياً الى سوريا ولبنان.

اكثر من ذلك، يلاحظ المؤرخ ان المسؤولين الفرنسيين لم يعونوا، في حماسهم لاسرائيل، يقيمون اي حساب للكيان اللبناني. هكذا، نرى ان غي موليه رئيس الوزراء وكريستيان بيفو وزير الخارجية لم ينسوا بيتن شقة عندما اقترح بن غوريون، في اجتماع سيقراً السري الذي تم فيه التوافق على خطة العدوان الثلاثي، اعادة تقسيم الشرق الاوسط، لاسيما تفكيك لبنان الكبير معتبراً اياه خطأ تاريخياً، واعادة الجبل المسيحي الى حجمه السابق (لم يكن البريطانيون قد وصلوا بعد). لم يقابل لبنان، او اقله لبنان الرسمي، عدم الوفاء الفرنسي بالمثل. فكان البلد العربي الوحيد الذي لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا. كما انه من غير الخفي، من جهة اخرى، ان قسماً من اللبنانيين كان يشاطر منظمي العدوان الثلاثي رغبتهم في اطاحة الرئيس عبد الناصر، غير عابئين بما تعنيه الافضلية المعطاة فرنسياً الى اسرائيل.

يبقى انه، على رغم استمرار العلاقات الدبلوماسية، ظلت فرنسا بعيدة بعض الشيء عن لبنان في السنوات التالية. هكذا لم تلعب دوراً يذكر خلال احداث ١٩٥٨. صحيح ان الجنرال ديغول ايد التدخل الاميركي في لبنان، لكن ذلك حصل بعد اقل من شهرين من عودته الى السلطة. لذلك لا يمكن تحميل هذا الموقف معان كثيرة. فالمعروف لدى كل الذين درسوا التاريخ الفرنسي، ان الفترة الممتدة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ شبه ضائعة، بمعنى ان استمرار الحرب في الجزائر كان يحول دون استعادة السياسة الخارجية الفرنسية كامل فاعليتها، وان ما يسبى بالاختلاف الفرنسي لم يبرز الا بعد توقيع اتفاق ايفيان القاضي باستقلال الجزائر.

هكذا، جاءت استعادة الدبلوماسية الفرنسية كامل حضورها في لبنان على اساس حركية جديدة تجلت في العلاقات الفرنسية - العربية عموماً، مع بدء تبلور ما سمي لاحقاً "السياسة العربية". واللافت ان الحضور الفرنسي في لبنان تحول، في هذا الاطار، نوعاً من الرعاية الغربية للسياسة العربية التي اتجهها الرئيس شهاب. بتعبير آخر، شكل الوفاق بين مصر الناصرية وفرنسا الديفولية مظلة لاستعادة العلاقات الفرنسية اللبنانية المميزة. وكان ابلغ دليل على ذلك زيارة الرئيس حلو الى باريس التي وصلها آتياً من مصر، في ايار ١٩٦٥.

وفي هذا الاطار ايضا يفهم الموقف الفرنسي من التمهيدات الاسرائيلية في قضية روافد نهر الاردن، كما يفهم رد فعل ديغول القاسي على الهجوم الاسرائيلي ضد مطار بيروت.

• مداخلة الفيت في المؤتمر الذي دعا اليه النادي الثقافي العربي حول الكيان اللبناني بين ٢١ و ٢٦ حزيران الماضي في فندق الكارنتون